

البنك التونسي الليبي

المقر الإجتماعي : مبنى البنك التونسي الليبي، شارع محمد الباجي قائد السبسي، 1082 المركز العمراني الشمالي تونس

ينشر البنك التونسي الليبي قوائمه المالية للسنة المحاسبية المختومة في 31/12/2022 التي تم عرضها للمصادقة في الجلسة العامة العادية التي انعقدت يوم 28 أفريل 2023 ، هذه القوائم مصحوبة بتقرير مراقبي الحسابات السيد محمد زياد الشاهد والسيد منعم بن أحمد.

البنك التونسي الليبي

الموازنة

للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2022

الوحدة: دينار تونسي

البنود	مذكرة	ديسمبر 2022	ديسمبر 2021
الأصول			
خزانة وأموال لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية	أصل 1	31 213 045	66 869 153
مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية	أصل 2	136 178 164	210 935 344
مستحقات على الحرفاء	أصل 3	377 302 891	437 872 755
محفظة الاستثمار	أصل 4	108 525 788	54 059 000
أصول ثابتة	أصل 5	46 930 417	49 148 935
أصول أخرى	أصل 6	17 888 917	23 172 469
مجموع الأصول		718 039 222	842 057 656
الخصوم			
البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية	خصم 1	0	1 398
ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية	خصم 2	229 044 545	283 127 223
ودائع وأموال الحرفاء	خصم 3	490 881 325	496 761 769
اقتراضات وموارد خصوصية	خصم 4	941 585	6 936 306
خصوم أخرى	خصم 5	38 972 638	31 768 794
مجموع الخصوم		759 840 093	818 595 490
الأموال الذاتية			
رأس المال	مال ذاتي 1	100 000 000	100 000 000
احتياطيات	مال ذاتي 2	9 106 338	9 106 338
نتائج مؤجلة		-85 644 172	-66 515 551
نتيجة السنة المحاسبية		-65 263 037	-19 128 621
مجموع الأموال الذاتية		-41 800 871	23 462 166
مجموع الخصوم والأموال الذاتية		718 039 222	842 057 656

البنك التونسي الليبي
جدول التعهدات خارج الموازنة
للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2022

الوحدة: دينار تونسي

البنود	مذكرة	ديسمبر 2022	ديسمبر 2021
ضمانات وكفالات مقدّمة	تعهد 1	36 906 061	32 815 783
اعتمادات مستنديه	تعهد 2	124 547 627	198 329 097
مجموع الخصوم المحتملة		161 453 688	231 144 880
تعهدات التمويل المقدمة	تعهد 3	28 891 393	12 715 528
مجموع التعهدات المقدمة		28 891 393	12 715 528
ضمانات مقبولة	تعهد 4	261 340 243	391 256 237
مجموع التعهدات المقبولة		261 340 243	391 256 237

البنك التونسي الليبي
قائمة النتائج
للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2022

الوحدة: دينار تونسي

ديسمبر 2022	ديسمبر 2021	مذكرة	البود
إيرادات الاستغلال البنكي			
29 034 784	28 857 735	إيراد 1	فوائد دائنة ومداخيل مماثلة
15 410 100	17 058 622	إيراد 2	عمولات دائنة
2 500 858	3 194 773	إيراد 3	مراجيح محفظة السندات التجارية والعمليات المالية
1 018 905	1 926 184	إيراد 4	مداخيل محفظة الاستثمار
47 964 647	51 037 314		مجموع إيرادات الاستغلال البنكية
أعباء الاستغلال البنكي			
24 326 633	24 918 966	عبء 1	فوائد مدينة وأعباء مماثلة (*)
748 360	453 600	عبء 2	عمولات مدينة
25 074 993	25 372 566		مجموع أعباء الاستغلال البنكي
22 889 654	25 664 748		الناتج البنكي الصافي
83	0		إيرادات الاستغلال الأخرى
-809 362	-50 692 796	عبء 3	مخصصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيم المستحقات وعناصر خارج الموازنة والخصوم
-133 276	-71 616	عبء 4	مخصصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيم محفظة الاستثمار
-26 535 795	-23 404 000	عبء 5	مصاريف الأعوان
-9 849 093	-10 452 796	عبء 6	أعباء الاستغلال العامة
-3 643 794	-3 667 247	عبء 7	مخصصات استهلاكات ومدخرات الأصول الثابتة
-18 081 583	-62 623 707		نتيجة الاستغلال
-270 253	-31 681		رصيد ربح/خسارة على عناصر عادية
-101 785	-108 495	عبء 8	الضريبة على الشركات
-18 453 621	-62 763 883		نتيجة الأنشطة العادية
-675 000	-2 499 154		رصيد ربح/خسارة متأتية من العناصر الطارئة
-19 128 621	-65 263 037		النتيجة الصافية للسنة المحاسبية

البنك التونسي الليبي
جدول التدفقات النقدية
للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2022

الوحدة: دينار تونسي

البنود	مذكرة	ديسمبر 2022	ديسمبر 2021
أنشطة الاستغلال			
النتيجة الصافية		-65 263 037	-19 128 621
التعديل بعنوان المخصصات والاستهلاكات		54 431 659	4 586 432
الفوارق الحاصلة:			
ودائع / سحبات لدى المؤسسات البنكية والمالية الأخرى		-1 398	-477 859
ودائع الحرفاء		-5 880 444	75 850 544
قروض للحرفاء		9 877 068	26 900 045
سندات المتاجرة		0	0
أصول أخرى		5 283 552	-7 564 853
خصوم أخرى		7 203 844	-2 360 116
التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة الاستغلال	1-1	5 651 244	77 805 572
أنشطة الاستثمار			
اقتناء / تفويت في محفظة الاستثمار		-54 538 404	-7 540 565
اقتناء / تفويت في أصول ثابتة		-1 448 729	-12 263 356
التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة الاستثمار	1-2	-55 987 133	-19 803 921
أنشطة التمويل			
ارتفاع / انخفاض رأس المال		0	0
ارتفاع / انخفاض الافتراضات والموارد الخصوصية		-5 994 721	-5 890 648
استعمالات على الصندوق الاجتماعي		0	0
حوص أرباح مدفوعة		0	0
التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة التمويل	1-3	-5 994 721	-5 890 648
التغيير الصافي في السيولة أو ما يعادلها خلال السنة		-56 330 610	52 111 003
السيولة أو ما يعادلها بداية السنة		-5 322 726	-57 433 729
السيولة أو ما يعادلها نهاية السنة		-61 653 336	-5 322 726

إيضاحات حول القوائم المالية

الإيضاح الأول: تقديم الشركة

تكوّن البنك التونسي الليبي تحت تسمية المصرف العربي التونسي الليبي للتنمية والتجارة الخارجية بمقتضى اتفاقية مبرمة بين الجمهورية التونسية والجمهورية الليبية بتاريخ غرة ديسمبر 1983 والمصادق عليها بالقانون عدد 54 لسنة 1984 المؤرخ في 23 جويلية 1984.

حدّد رأس المال الأصلي بما قدره 100.000.000 ديناراً مقسم إلى 1.000.000 سهم بقيمة 100 دينار لكل سهم وقع اكتتابها وتحريرها بالتساوي بين الدولة التونسية والجمهورية الليبية.

وقد قررت الجمعية العامة الخارقة للعادة المنعقدة يوم 25 ديسمبر 2004، التخفيض في رأس المال بما قدره 30.000.000 دينار لاستيعاب قسط من الخسائر المسجلة في موفى 2003 قصد إعادة التوازن بين رأس المال والأموال الذاتية الصافية.

هذا وقد قررت الجمعية العامة الخارقة للعادة المنعقدة يوم 20 نوفمبر 2013، الترفيع في رأس مال البنك بما قدره 30.000.000 دينار قصد دعم مركزه المالي وتطوير نشاطه وتحسين نسبة السيولة.

ونتيجة لذلك أصبح رأس المال في حدود 100.000.000 دينار مقسم إلى 1 000.000 سهم قيمة كل سهم 100 دينار.

تتمثل أغراض البنك أساساً في قبول الودائع من العموم كيفما كانت مدّتها وشكلها وفتح الحسابات المختلفة للهيئات والمؤسسات والبنوك والشركات والأفراد وعقد القروض ومنح التسهيلات الإئتمانية الأخرى لأجل مختلف و ذلك بالعملة المحلية أو بأية عملة أخرى.

ويعطي البنك الأولوية لتمويل المشاريع الاستثمارية والتجارية وبالأخصّ المشاريع المشتركة منها بين البلدين.

يخضع نشاط البنك للقانون عدد 48 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 والمتعلق بمؤسسات القرض.

أما فيما يخصّ النظام الجبائي يخضع البنك لأحكام القانون العام.

وفي هذا الإطار وتبعا لعملية إحالة قسط من الديون والمساهمات المصنّفة إلى شركتي الاستخلاص والاستثمار طبقا لما جاء به القانون عدد 32 لسنة 2003 المؤرخ في 28 أفريل 2003 والمتعلق بالأحكام الجبائية التي ترمي إلى دعم عمليات التطهير المالي لبنوك التنمية، انتفع البنك بعنوان سنة 2004 بالامتيازات التالية:

- 1- طرح من الربح الخاضع للضريبة، القيمة الناقصة المتأتية من التفويت في الديون والمساهمات.
- 2- استيعاب الخسائر الناتجة عن عمليات التفويت من الاحتياطي ذي النظام الخاص المكون في إطار القانون عدد 93 لسنة 1988، دون الرجوع في الامتيازات التي انتفع بها هذا الاحتياطي.
- 3- حق طرح الخسائر المسجلة بعنوان إحالة الديون والمساهمات بما في ذلك التي تم استيعابها من الاحتياطات أو عن طريق التخفيض في رأس المال، من نتائج السنوات الموالية وذلك إلى حد استيعاب هذه الخسائر كليا.

الإيضاح الثاني: المعايير والمبادئ المحاسبية المعتمدة

تشتمل القوائم المالية للبنك التونسي الليبي بالنسبة للسنة المحاسبية المنتهية في 31 ديسمبر 2022 على الموازنة وجدول التعهدات خارج الموازنة وقائمة النتائج وجدول التدفقات النقدية والإيضاحات وقد تم إعدادها طبقا للمعيار المحاسبي العام والمعايير المحاسبية (من 21 إلى 25) المتعلقة بالمؤسسات المصرفية وفقا لقرار وزير المالية المؤرخ في 25 مارس 1999.

وتتلخص أهم المبادئ المحاسبية المعتمدة في إعداد القوائم المالية كالآتي:

2-1: القروض والإيرادات المتعلقة بها

تظهر القروض قصيرة المدى في الميزانية بقيمتها الأصلية بعد خصم الفوائد المسجلة مقدما وغير المستحقة. كما تدرج القروض المتوسطة والطويلة المدى في الموازنة بقيمة المبالغ التي تم صرفها بصفة فعلية. وبالتالي، تبقى المبالغ التي لم يقع صرفها مسجلة ضمن الالتزامات خارج الموازنة. وتسجل الفوائد المحصلة بصفة فعلية والتابعة للسنة المالية ضمن الإيرادات فيما تدرج الفوائد المتعلقة بالسنة المالية في جانب أصول الموازنة ضمن بند "حسابات التسوية". أما الفوائد المستحقة على الديون المصنفة وغير المحصلة بصفة فعلية، فإنها تسجل ضمن حساب فوائد مؤجلة وتأتي خصما من بند "مستحقات على الحرفاء". وعند تحصيلها بصفة فعلية، تدرج هذه الفوائد ضمن الإيرادات.

2-2: أصول الإيجار المالي

تسجل الأصول الثابتة الخاصة بالإيجار المالي ضمن الأصول بالموازنة بقيمة شرائها دون اعتبار الأداء على القيمة المضافة وهي شبيهة بالقروض المسندة للحرفاء. وبالتالي تم إدراجها ببند "مستحقات على الحرفاء". توزع قيمة الإيجار على النحو التالي:

- جزء أصلي يحمل على أصل مبلغ الدين
- وجزء خاص بالفوائد.

2-3: محفظة السندات

تنقسم محفظة السندات التي توجد بحوزة المصرف إلى قسمين: محفظة السندات التجارية ومحفظة الاستثمار. تحتوي محفظة السندات التجارية حصرا على السندات التي ينوي المصرف التفويت فيها بالبيع على المدى القصير. تتضمن محفظة الاستثمار أساسا:

- السندات التي يعتقد أن امتلاكها لمدة طويلة يعود بالفائدة على نشاط المصرف (أسهم ورقاع).
- السندات ذات الإيراد القار والتي تم اقتناؤها من قبل المصرف بنية الاحتفاظ بها إلى غاية حلول أجلها (سندات الاستثمار).

تدرج القيمة غير المدفوعة من السندات ضمن الالتزامات خارج الموازنة حسب قيمة الإصدار. تسجل السندات حسب قيمة الشراء دون اعتبار المصاريف التي تحملها. كما تسجل عمليات الشراء والبيع للسندات في تاريخ انتقال الملكية والذي يوافق إما تاريخ تسجيل العقد ببورصة الأوراق المالية بتونس أو تاريخ الاكتتاب. تدرج حصص الأرباح المتعلقة بسندات المصرف ضمن الإيرادات بمجرد المصادقة رسميا على توزيع هذه الأرباح.

2-4: مخصصات المخاطر

2.4.1 - مخصصات المخاطر عن القروض

حددت المخصصات طبقا لمبادئ تقسيم وتغطية المخاطر ومتابعة الالتزامات المنصوص عليها بمنشور البنك المركزي التونسي عدد 24-91 بتطبيق نسبة مخصص الصنف على قيمة الالتزام المتبقي بعد خصم تقييم الضمانات المتوفرة عن كل حريف.

كما كما نص نفس المنشور على تكوين مدخرات ذات صبغة عامة تسمى "مدخرات جماعية" تخصص من النتائج لتغطية المخاطر الكامنة على التعهدات الجارية (صنف 0) وتلك التي تستوجب متابعة خاصة (صنف 1).

كما جاء في منشور البنك المركزي عدد 21 لسنة 2013، أنّ البنوك التي لها ديون متعثرة ومشكوك في استرجاعها والتي تجاوزت آجال تسديدها المقررة بمدة تتراوح بين 3 و5 سنوات، عليها رصد مخصصات بنسبة 40 % من قيمة هذه الديون وبـ 70 % بالنسبة للديون التي تجاوزت آجال تسديدها مدة تتراوح بين 5 و7 سنوات وبنسبة 100 % بالنسبة للديون التي تجاوزت بـ 8 سنوات أو أكثر آجال تسديدها.

وقد تم تعريف أصناف الديون من قبل البنك المركزي التونسي كما يلي:

الصنف أ: الديون العادية (ACTIFS COURANTS)

وهي الديون التي يبدو استخلاصها بصفة كلية ومؤكدة في آجالها. ويتّصف الحرفاء الذين لهم ديون من هذا الصنف بـ:

➤ وضعيّة ماليّة متوازنة مدعّمة بوثائق محاسبية مصادق عليها ووضعيات محاسبية مؤقتة لا يتجاوز إعدادها 3 أشهر.

➤ تطابق القروض المتحصّل عليها مع الحاجيات الفعلية للمشروع وقدرته على تسديد ديونه.

➡ نسبة المخصّصات عن الديون العادية: 0 %

الصنف ب: الديون المصنّفة (ACTIFS CLASSES)

① الصنف ب 1: الديون التي تستوجب متابعة خاصة

(ACTIFS NECESSITANT UN SUIVI PARTICULIER)

وهي الديون التي يكون استخلاصها بصفة كلية وفي أجل مؤكّد. وتتّصف المشاريع التي لها ديون من هذا الصنف بأنّها تعمل في قطاع اقتصادي يشهد صعوبات، أو ذات وضعيّة ماليّة تشهد تقهقرا. وبالرغم من ذلك تبقى هذه المشاريع قادرة على تسديد ديونها دون اللّجوء بصفة مباشرة إلى الاقتراض التكميلي.

➡ نسبة المخصّصات على الصنف ب 1: 0 %

② الصنف ب 2: الديون غير المؤكّدة (ACTIFS INCERTAINS)

وهي الديون التي يبدو استخلاصها الكلي غير مؤكّد في الآجال وتتّصف المشاريع التي لها ديون من هذا الصنف بأنّها تعاني من صعوبات ماليّة تهدّد بقاءها واستمراريتها وهو ما يستوجب القيام بعملية إعادة هيكلتها وتطهير وضعيتها المالية.

وبالإضافة إلى ذلك تكون بدمّة هذه المشاريع ديون غير مسدّدة حلّ أجلها منذ ما بين 90 و180 يوما.

➡ نسبة المخصّصات على الصنف ب 2: 20 %

③ الصنف ب 3: الديون المتعثرة (ACTIFS PREOCCUPANTS)

وهي الديون التي يبدو استخلاصها مهدّدا والتي يمكن أن ينجّر عنها خسائر للبنوك ممّا يستوجب تدخّل هذه الأخيرة بصفة ناجعة للحدّ منها.

وبالإضافة إلى ذلك تكون بدمّة هذه المشاريع ديون غير مسدّدة حلّ أجلها منذ ما بين 180 و360 يوما والتي قد يستوجب استخلاصها اللّجوء إلى النزاعات.

➡ نسبة المخصّصات على الصنف ب 3: 50 %

④ الصنف ب 4: الديون المشكوك فيها: (ACTIFS COMPROMIS)

وهي الديون التي لها نفس خاصيات الصنف ب 3 والتي حلّ أجلها منذ أكثر من 360 يوما.

➡ نسبة المخصّصات على الصنف ب 4: 100 %

⑤ الصنف ب 5: الديون المحالة على النزاعات

وهي الديون التي تمت إحالتها على النزاعات.

➡ نسبة المخصّصات على الصنف ب 5: 100 %

تتمثل الضمانات التي أخذت بعين الاعتبار في:

- الضمانات المقدمة من قبل الدولة
- الضمانات المقدمة من قبل البنوك
- الأصول المالية المرصودة للغرض
- الودائع في حسابات الضمان
- الرهون المسجلة
- قيمة المعدات التي تم اقتناؤها في إطار عقود الإيجار المالي

تتلخص طرق تقييم الضمانات المعترف بها بالنسبة لأهم قطاعات النشاط كما يلي:

✓ تحتسب قيمة الرهن بالنسبة للمشاريع السياحية باعتبار صنف النزل وطاقات استيعابه وكلفة السرير. وتعديل القيمة بتطبيق نسبة استهلاك حسب أقدمية المشروع وحصة المصرف في تمويله.

✓ تحتسب قيمة الضمان بالنسبة للقطاعات الأخرى على أساس تقييم مستقل داخلي أو خارجي وحسب حصة المصرف في تمويل المشروع.

✓ يتم تقييم قيمة الضمان المتمثل في المعدات التي تم اقتناؤها في إطار الإيجار المالي كما يلي:

- المعدات العادية: تطبيق انخفاض ب 20 % سنويا على سعر الشراء.
- المعدات الخاصة: تطبيق انخفاض ب 40 % سنويا على سعر الشراء.
- العقارات: تطبيق انخفاض ب 5 % سنويا على سعر الشراء.

وتطبق نسبة المخصص المستوجب عن كل صنف على الالتزام الصافي بعد خصم قيمة الضمان والفوائد المؤجلة من مجموع الالتزام الأصلي.

2.4.2 - مخصصات عن محفظة السندات

يتم تقييم السندات التجارية حسب أسعارها ببورصة الأوراق المالية في تاريخ ختم الميزانية إذا كانت الشركات المتعلقة بها مدرجة بالبورصة أو بأسعارها الفعلية على السوق. وينجر عن وجود نقص في قيمتها تكوين مخصص يعادل الانخفاض المسجل وفي صورة وجود قيمة زائدة، فهي لا تسجل ضمن الإيرادات.

يقع تقييم محفظة الاستثمار وفقا لسعر الأسهم بالبورصة إذا كانت شركاتها مدرجة ببورصة الأوراق المالية بتونس أو حسب قيمتها المحاسبية التي يتم احتسابها على أساس القوائم المالية الأخيرة المتوفرة لدى المصرف بالنسبة للشركات غير المدرجة بالبورصة. ويقع تغطية انخفاض قيمة هذه الأسهم عن طريق المخصصات.

2-5: معالجة الأصول الثابتة:

تسجل الأصول الثابتة بكلفة الشراء ويعتمد المصرف طريقة الاستهلاك القار حسب النسب التالية:

- البناءات 2.5 % و 5 %
- أثاث ومعدات المكاتب 10 %
- تجهيزات وتهيئة 10 %
- معدات نقل 20 %
- برامج ومعدات معلوماتية 10% و 33 %

2-6: نظام المحاسبة متعددة العملات:

يعتمد البنك على نظام المحاسبة المتعددة العملات طبقا لما جاء بمعيار المحاسبة رقم 23 المتعلق بمعالجة العمليات بالعملة الأجنبية في المؤسسات البنكية. ويقوم المصرف بتحويل المصروفات والإيرادات المسجلة بالعملة الأجنبية إلى الدينار التونسي على أساس سعر الصرف بالحاضر المعمول به في تاريخ تسجيلها محاسبيا.

عند نهاية كل فترة محاسبية، يتم تحويل عناصر الأصول والخصوم باعتماد أسعار الصرف المصرح بها من قبل البنك المركزي التونسي في تاريخ ختم القوائم المالية وتسجيل الأرباح والخسائر المتعلقة بأوضاع الصرف محاسبيا طبقا لما جاء بالنظام المحاسبي.

الإيضاح الثالث: الأحداث الهامة

3-1: إحالة قسط من الديون المصنفة

تمت في موفى سنة 2022 و بقرار من مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 15 جوان 2022، إحالة قسط من الديون المصنفة إلى شركة "العربية للاستخلاص".

ويمكن تلخيص عمليات الإحالة كالتالي:

إجمالي الديون المحالة من ضمن الأصول المصنفة ب 4 وب 5: 4 886 123	الفوائد المؤجلة
-1 805 762	المخصصات
-3 080 361	

باعتبار التغييرات المدخلة على منهجية احتساب المدخرات الجماعية و المنصوص عليها بمنشور البنك المركزي التونسي عدد 02 لسنة 2022 فقد قام البنك بتكوين مخصصات إضافية بمبلغ 2.380.102 دينار.

إيضاحات حول الموازنة

1 - الأصول :

أصل 1: أرصدة بالصندوق ولدى البنك المركزي:

بلغ رصيد هذا البند 31.213.045 دينار في 31 ديسمبر 2022 مقابل 66.869.153 دينار في 31 ديسمبر 2021، وهو كالآتي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		مذكرة	البيانات
ديسمبر 2021	ديسمبر 2022		
6 233 268	6 429 301	1-1	نقدية بالخرينة
60 635 885	24 783 744	2-1	أموال لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخرينة العامة للبلاد التونسية
66 869 153	31 213 045		المجموع

أصل 1.1: نقدية بالخرينة:

تتمثل النقدية بالخرينة بتاريخ 31 ديسمبر 2022 مقارنة بنفس التاريخ من سنة 2021، كما يلي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2021	ديسمبر 2022	
-	91	الدولار الكندي
1 368 648	2 609 075	الأورو
3 624 701	2 625 715	الدينار التونسي
1 261	44 667	الفرنك السويسري
-	481	الجنه الاسترليني
1 238 658	1 149 272	الدولار الأمريكي
6 233 268	6 429 301	المجموع

أصل 2.1: أموال لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخرينة العامة للبلاد التونسية:

ينقسم هذا البند كالآتي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2021	ديسمبر 2022	
60 635 881	24 783 740	البنك المركزي التونسي
4	4	مركز الصكوك البريدية
60 635 885	24 783 744	المجموع

أصل 2: ودائع ومستحقات لدى المؤسسات البنكية:

بلغ رصيد هذا البند 136.178.164 دينار في 31 ديسمبر 2022 مقابل 210.935.344 دينار في 31 ديسمبر 2021 تفاصيله كالآتي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		مذكرة	البيانات
ديسمبر 2021	ديسمبر 2022		
4 053	4 053	1-2	حساباتنا لدى البنوك المحلية
100 433 903	26 867 944		حساباتنا لدى المراسلين الأجانب وتسهيلات مصرفية
100 437 956	26 871 997		حسابات المصرف لدى البنوك
602 155	895		مستحقات على المؤسسات المالية
109 895 233	109 305 272	2-2	توظيفات لدى البنوك
210 935 344	136 178 164		المجموع العام

أصل 1-2: البنوك المحلية:

بلغت حساباتنا بالدينار التونسي لدى البنوك المحلية ما يلي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2021	ديسمبر 2022	
2 731	2 731	البنك العربي لتونس
1 322	1 322	بنك الأمان
4 053	4 053	المجموع العام

أصل 2-2: توظيفات لدى البنوك:

تتمثل التوظيفات لدى البنوك بتاريخ 31 ديسمبر 2022 مقارنة بنفس التاريخ من سنة 2021، كما يلي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2021	ديسمبر 2022	
15 000 000	-	البنك التونسي الكويتي بالدينار التونسي
28 735 500	-	بنك تونس العالمي بالدولار الأمريكي
-	14 763 150	بنك تونس العالمي بالأورو
1 800 000	-	بنك تونس العالمي بالدينار التونسي
63 792 810	62 770 800	بنك البركة بالدولار الأمريكي
-	6 561 400	المصرف الليبي الخارجي بالأورو
-	7 692 500	المصرف الليبي الخارجي بالدولار الأمريكي
-	3 280 700	مصرف اليوباي روما بالأورو
-	12 308 000	مصرف اليوباي روما بالدولار الأمريكي
-	1 640 350	بنك المؤسسة العربية المصرفية ميلانو بالأورو
566 923	288 372	حسابات مرتبطة بالتوظيفات
109 895 233	109 305 272	المجموع

وتنقسم المستحقات على المؤسسات البنكية والمالية حسب المدة المتبقية في 31 ديسمبر 2022، كالآتي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد	التوظيفات
86 861 930	مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية لغاية 3 أشهر
49 316 234	مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية لأكثر من 3 أشهر وأقل من سنة
-	مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية لأكثر من سنة وأقل من 5 سنوات
-	مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية لأكثر من 5 سنوات
136 178 164	المجموع

أصل 3: مستحقات على الحرفاء:

بلغ رصيد هذا البند 377.302.891 دينار في 31 ديسمبر 2022 مقابل 437.872.755 دينار في 31 ديسمبر 2021، تفصيله كالآتي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		مذكرة	البيانات
ديسمبر 2021	ديسمبر 2022		
88 216 607	57 007 531		أرصدة مدينة للحرفاء
475 556 048	500 072 529	1-3	مساعداات أخرى للحرفاء
563 772 655	557 080 060		المجموع الخام
-48 850 754	-62 299 640		فوائد مؤجلة
-71 532 805	-109 581 086	2-3	مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها
-5 516 341	-7 896 443	3-3	مخصصات جماعية
437 872 755	377 302 891		المجموع الصافي

أصل 1-3: مساعداات أخرى للحرفاء:

بلغ رصيد هذا البند 500.022.567 دينار في 31 ديسمبر 2022 مقابل 475.556.048 دينار في 31 ديسمبر 2021، تفصيله كالآتي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		مذكرة	البيانات
ديسمبر 2021	ديسمبر 2022		
327 992 981	325 389 474	1-1-3	قروض للحرفاء
106 545 721	72 233 503	2-1-3	مستحقات غير مسددة
41 017 346	102 449 552		قروض في النزاعات
475 556 048	500 072 529		المجموع

أصل 1-1-3: قروض للحرفاء:

يشتمل هذا البند على ما يلي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2021	ديسمبر 2022	
78 305 677	187 204 852	تمويل عمليات تجارية
162 861 412	55 515 223	محفظة قروض التمويل
84 510 237	81 191 295	جدولة قروض
2 168 655	1 331 104	قروض الإيجار المالي (1)
147 000	147 000	حساب جاري للشركاء
327 992 981	325 389 474	المجموع

لاحظنا عدم وجود تصنيف حديث صادر عن وكالة تصنيف و / أو بيانات مالية حديثة ومراجعة من قبل مدقق خارجي، لعدة حرفاء لهم التزامات مع النظام المالي بشكل فردي تتجاوز عتبات كل منها 25 مليون دينار، و5 مليون دينار، على النحو المنصوص عليه في المادة 7 من المنشور رقم 24-91 الصادر في 17 ديسمبر 1991.
(1) بعد خصم الاستهلاكات.

أصل 2-1-3: مستحقات غير مسددة:

بلغت مستحقات البنك غير المسددة 72.233.503 دينار في 31 ديسمبر 2022 مقابل 106.545.721 دينار في 31 ديسمبر 2021، وهي كالتالي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2021	ديسمبر 2022	
38 630 176	18 920 748	قروض غير مسددة على عمليات تجارية
48 114 231	40 626 437	قروض غير مسددة أصلا
19 208 568	12 547 890	فوائد غير مسددة على القروض
592 746	138 428	قروض غير مسددة على الإيجار المالي
106 545 721	72 233 503	المجموع

أصل 2-3: مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها ومخصصات جماعية:

يتمثل تطور مخصصات الديون خلال سنة 2022 فيما يلي:

الوحدة: دينار تونسي

البيانات	الرصيد
*الرصيد بتاريخ 31 ديسمبر 2021	77 049 146
- مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها	71 532 805
- مخصصات جماعية	5 516 341
* المدخرات المرصدة الصافية خلال سنة 2022	40 428 383
* المدخرات المرصدة خلال السنة:	46 471 290
* استرجاع مخصصات على مستحقات تم التفريط فيها:	-4 389 776
* استرجاع مخصصات على مستحقات تم التفريط فيها لشركة الاستخلاص:	-3 079 841
* استرجاع مخصصات على SICOL:	-953 392
* المدخرات الجماعية خلال السنة:	2 380 102
*الرصيد بتاريخ 31 ديسمبر 2022	117 477 529
- مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها	109 581 086
- مخصصات جماعية	7 896 443

أصل 4: محفظة الاستثمار:

بلغ رصيد محفظة الاستثمار بعد خصم المخصصات 108.525.788 دينار في 31 ديسمبر 2022 مقابل 54.059.000 دينار عند ختم سنة 2021. تتجزأ محفظة الاستثمار كآتي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2021	ديسمبر 2022	
40 597 692	40 597 692	مساهمات وأرباح مرتبطة
15 306 794	69 845 198	حساب جاري للشركاء وسندات رفاعية
55 904 486	110 442 890	المجموع
-1 845 486	-1 917 102	مخصصات وفوائد مؤجلة على المساهمات
54 059 000	108 525 788	الرصيد بعد خصم المخصصات

يتمثل تطور محفظة الاستثمار خلال سنة 2022 فيما يلي:

الوحدة: دينار تونسي

البيانات	الرصيد
الرصيد بتاريخ 31 ديسمبر 2021	55 904 486
فارق في السندات الرفاعية	54 330 000
فارق/ الفوائد المرتبطة بالسندات الرفاعية	208 404
الرصيد بتاريخ 31 ديسمبر 2022	110 442 890

تحتوي محفظة الاستثمار على:

- مساهمة البنك في رأس مال مصرف شمال إفريقيا الدولي " NAIB " بما قدره 29 254 ألف دينار تونسي. وتجدر الإشارة إلى أن مصرف شمال إفريقيا الدولي " NAIB " يدار من قبل المساهمين في رأس مال البنك وهم من يتولى الحضور في الجلسات العامة والمستفيدون من أرباح البنك. مع العلم بأن مساعي متقدمة تبذل من قبل المساهمين (الدولة التونسية والمصرف الليبي الخارجي) لتسوية هذه الوضعية وفصل ملكية مصرف شمال إفريقيا الدولي " NAIB " عن البنك التونسي الليبي وتفعيل خطة استراتيجية لتطوير النشاط.
- سندات حكومية وسندات رقابية

تعرض قائمة المساهمات وقيمة المخصصات المتعلقة بها بالجدول التالي:

الوحدة: دينار تونسي

المشروع	القيمة الإسميّة المكتتبه	القيمة المدفوعة للمساهمة	القيمة غير المحررة للمساهمة	مخصصات وفوائد مؤجلة
الشركة التونسية للطرق السيارة	500 000	500 000	-	167 981
شركة معرض قابس الدولي	50 000	50 000	-	972
دار المصرفي	125 888	125 888	-	39 663
شركة الاستثمار بالشمال الغربي SODINO	600 000	600 000	-	332 575
شركة تنمية منطقة الزوارع	25 000	25 000	-	25 000
شركة لافيكو تونس	4 544 303	4 544 303	-	-
شركة SIBTEL	47 728	47 728	-	-
مصرف شمال إفريقيا الدولي	29 253 955	29 253 955	-	-
شركة الاستثمار العقاري	640 000	640 000	-	165 295
نزل ياسمينه بارك	160 000	160 000	-	160 000
شركة منصور طبرقة	192 500	192 500	-	192 500
شركة النهوض بالاستثمارات SPPI	25 000	25 000	-	25 000
شركة التنمية الاقتصادية بالقصرين SODEK	100 000	100 000	-	76 239
شركة التطوير والاستغلال الصناعي	13 700	13 700	-	13 700
المصحة الدولية بقرطاج	385 000	385 000	-	278 177
شركة كاب أنفست سيكار	500 080	500 080	-	-
العربية للاستخلاص	2 700 000	2 700 000	-	0
الشركة التونسية للضمان	20 000	20 000	-	-
المجمع البنكي	1 250	1 250	-	-
شركة سفير بلاص	440 000	440 000	-	440 000
المجموع العام	40 324 404	40 324 404	0	1 917 102

أصل 5: الأصول الثابتة:

بلغت الأصول الثابتة بعد خصم الاستهلاكات والمخصصات 46.930.417 دينار في 31 ديسمبر 2022 مقابل 49.148.935 دينار في 31 ديسمبر 2021. ونعرض تفاصيلها بالجدول التالي:

الوحدة: دينار تونسي

البيانات	ديسمبر 2022	ديسمبر 2021
أصول غير مادية		
برامج معلوماتية	11 845 328	11 585 365
استهلاكات	-10 049 803	-8 961 626
الأصول غير المادية	1 795 525	2 623 739
أصول مادية		
أصول في طور التهيئة	0	0
أصول ثابتة بغرض المتاجرة	12 451 757	12 451 756
أراضي مبنية	5 377 500	1 283 062
بنايات	24 937 837	29 032 275
تهيئة	12 315 797	12 248 636
أثاث ومعدات المكاتب	7 803 715	7 628 163
وسائل النقل	865 099	865 099
أصول ثابتة أخرى	945 252	13 760
القيمة الخام للأصول المادية	64 696 957	63 522 752
استهلاكات		
تهيئة	-7 137 870	-6 021 169
أثاث ومعدات المكاتب	-6 550 590	-6 018 591
وسائل النقل	-864 201	-809 564
بنايات	-5 009 404	-4 148 232
مجموع الاستهلاكات	-19 562 065	-16 997 556
صافي الأصول المادية	45 134 892	46 525 196
مخصصات على أصول ثابتة بغرض المتاجرة	0	0
المجموع الصافي للأصول الثابتة	46 930 417	49 148 935

وتتلخص التغييرات المسجلة ضمن بند الأصول الثابتة كالآتي:

الوحدة: دينار تونسي

البيانات	القيمة الخام	الاستهلاكات والمخصصات	القيمة الصافية
الرصيد بتاريخ 31 ديسمبر 2021	75 108 117	-25 959 182	49 148 935
اقتناءات وتفاوتات خلال سنة 2022	1 448 729	-	1 434 168
استهلاكات السنة المحاسبية	-	-3 667 247	-3 652 686
الرصيد بتاريخ 31 ديسمبر 2022	76 556 846	-29 626 429	46 930 417

أصل 6: الأصول الأخرى:

بلغ رصيد هذا البند 17.888.917 دينار في 31 ديسمبر 2022 مقابل 23.172.469 دينار في 31 ديسمبر 2021 وهو كالآتي:

الوحدة: دينار تونسي

البيانات	مذكرة	الرصيد	
		ديسمبر 2022	ديسمبر 2021
حساب الدولة للأداءات	1-6	1 360 873	685 467
صكوك وكمبيالات تحت التحصيل وحساب الربط		10 147 185	10 340 430
مدينون مختلفون		5 049 802	10 634 631
أعباء مسجلة مسبقا وإيرادات للتحصيل		731 202	1 078 586
قروض وتسبيقات للموظفين		649 855	483 355
أعباء للتوزيع		0	1 371 479
استهلاكات لأعباء للتوزيع		0	-1 371 479
مخصصات		-50 000	-50 000
المجموع		17 888 917	23 172 469

أصل 1-6: حساب الدولة للأداءات:

يحتوي هذا البند على ما يلي:

الوحدة: دينار تونسي

البيانات	الرصيد	
	ديسمبر 2022	ديسمبر 2021
الأداء على القيمة المضافة القابل للطرح على المشتريات	479 758	414 477
حساب الخصم من المورد والأقساط الاحتياطية	881 115	270 990
المجموع	1 360 873	685 467

2. الخصوم :

خصم 2: إيداعات وأرصدة المؤسسات البنكية والمالية:

يحتوي هذا البند على ما يلي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		مذكرة	البيانات
ديسمبر 2021	ديسمبر 2022		
78 153 276	40 800 276		حسابات المراسلين والمؤسسات المالية تحت الطلب
116 049 250	36 193 000	1-2	ودائع البنوك لأجل
84 500 000	150 500 000	2-2	اقتراضات من البنوك
4 424 697	1 551 269		الديون المرتبطة
283 127 223	229 044 545		المجموع

1.2 : ودائع البنوك لأجل :

تتمثل ودائع البنوك لأجل في 31 ديسمبر 2022 كالآتي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد	البيانات
4 500 000	مصرف شمال إفريقيا الدولي-تونس بالدينار
15 385 000	المصرف الليبي الخارجي بالدولار الأمريكي
4 000 000	مصرف الوحدة بالدينار
6 154 000	مصرف الوحدة بالدولار الأمريكي
6 154 000	بنك اليوباف الدولي-تونس بالدولار الأمريكي
36 193 000	المجموع

خصم 2.2: الإقتراضات من البنوك:

تتمثل الإقتراضات من البنوك في 31 ديسمبر 2022 كالآتي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد	البيانات
	*الاقتراضات من البنوك
66 500 000	بنك البركة
	*الاقتراضات من السوق النقدية
84 000 000	البنك المركزي التونسي
150 500 000	المجموع

وتنقسم ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية حسب المدة المتبقية في 31 ديسمبر 2022 كالآتي:

الوحدة: دينار تونسي

البيانات	الرصيد
ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية لغاية 3 أشهر	180 026 013
ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية لأكثر من 3 أشهر وأقل من سنة	49 018 532
ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية لأكثر من سنة وأقل من 5 سنوات	-
ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية لأكثر من 5 سنوات	-
المجموع	229 044 545

خصم 3: ودائع الحرفاء:

بلغت ودائع وأموال الحرفاء 490.881.325 دينار في 31 ديسمبر 2022 مقابل 496.761.769 دينار في 31 ديسمبر 2021 وهي كالآتي:

الوحدة: دينار تونسي

البيانات		الرصيد
	ديسمبر 2022	ديسمبر 2021
ودائع عند الطلب	286 746 314	216 840 303
حسابات الحرفاء بالدينار التونسي	93 599 353	56 478 461
حسابات الحرفاء بالعملة الأجنبية	190 546 689	157 795 156
حسابات الحرفاء بالدينار القابل للتحويل	2 600 273	2 566 686
ودائع وأموال أخرى للحرفاء	27 326 431	60 186 616
حسابات الادخار	38 564 230	36 269 137
ودائع الحرفاء لأجل	94 188 324	108 544 335
توظيفات لأكثر من 3 أشهر	94 188 324	108 544 335
شهادات الإيداع ورقاع الصندوق	42 693 000	71 892 000
الديون المرتبطة	1 363 026	3 029 378
المجموع	490 881 325	496 761 769

وتنقسم ودائع وأموال الحرفاء حسب المدة المتبقية في 31 ديسمبر 2022 كالآتي:

الوحدة: دينار تونسي

البيانات	الرصيد
ودائع وأموال الحرفاء لغاية 3 أشهر	388 233 007
ودائع وأموال الحرفاء لأكثر من 3 أشهر وأقل من سنة	98 729 402
ودائع وأموال الحرفاء لأكثر من سنة وأقل من 5 سنوات	3 918 916
ودائع وأموال الحرفاء لأكثر من 5 سنوات	-
المجموع	490 881 325

خصم 4: اقتراضات وموارد خصوصية

بلغت الإقتراضات والموارد الخصوصية 941.585 دينار في 31 ديسمبر 2022 مقابل 6.936.306 دينار في 31 ديسمبر 2021، مسجلا بذلك تراجعاً بـ 5,995 مليون دينار. وهذا راجع بالأساس إلى تسديد آجال اقتراض لبناء المقر الجديد للبنك وخلاص القسط المتبقي لقرض الرقاعي الذي أصدره البنك في 2017 بقيمة 20 مليون دينار.

خصم 5: خصوم أخرى

بلغت الخصوم الأخرى 38.972.638 دينار في 31 ديسمبر 2022 مقابل 31.768.794 دينار في 31 ديسمبر 2021 وهي كالآتي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2021	ديسمبر 2022	
2 145 783	7 102 085	مدخرات للخصوم والأعباء
23 192 271	24 304 108	حسابات مرتقبة وحسابات التسوية
16 949 232	18 307 144	صكوك وكمبيالات تحت التحصيل وحساب تسوية الصرف
606 682	266 269	حساب الضمانات على التزامات بالتوقيع في النزاعات
5 636 357	5 730 695	مصرفات للدفع وإيرادات مسبقة
2 211 958	3 158 636	دائنون مختلفون
4 218 782	4 407 809	غير ذلك
2 863 275	2 920 003	حساب الدولة للأداءات
1 355 507	1 487 806	مخصصات على إجازات للدفع
31 768 794	38 972 638	المجموع

3. الأموال الذاتية:

بلغ مجموع الأموال الذاتية -41.800.871 دينار في 31 ديسمبر 2022 مقابل 23.462.166 دينار في 31 ديسمبر 2021 وهي كالآتي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		مذكرة	البيانات
ديسمبر 2021	ديسمبر 2022		
100 000 000	100 000 000	مال ذاتي 1	رأس المال
2 889 829	2 889 829	مال ذاتي 2	احتياطي قانوني
6 216 509	6 216 509		احتياطي ذو نظام خاص
-66 515 551	-85 644 172		نتائج مؤجلة
42 590 787	23 462 166		مجموع الأموال الذاتية قبل نتيجة السنة المحاسبية
-19 128 621	-65 263 037		نتيجة السنة المحاسبية
23 462 166	-41 800 871		مجموع الأموال الذاتية

مال ذاتي 1: رأس المال

حدد رأس المال الأصلي للبنك بمائة مليون دينار، وقع التخفيض فيه بقرار من الجلسة العامة الخارقة للعادة المنعقدة يوم 25 ديسمبر 2004 وذلك لاستيعاب قسط من الخسائر المسجلة في موفى 2003. هذا وقد قررت الجمعية العامة الخارقة للعادة المنعقدة يوم 20 نوفمبر 2013، الترفيع في رأس المال البنك بما قدره 30.000.000 دينار قصد دعم مركزه المالي وتطوير نشاطه وتحسين نسبة السيولة. ونتيجة لذلك، أصبح رأس المال في حدود 100.000.000 دينار مقسم إلى 1 000.000 سهم قيمة كل سهم 100 دينار. ليصبح قدره مائة مليون دينار وتتلخص هيكلته في الجدول التالي:

النسبة	عدد الأسهم	المساهمون
50%	500 000	المساهم التونسي
24%	237 496	الدولة التونسية
26%	262 470	الصندوق القومي للضمان الاجتماعي
0%	34	مساهمون آخرون
50%	500 000	المساهم الليبي
50%	500 000	المصرف الليبي الخارجي
100%	1 000 000	المجموع

مال ذاتي 2: احتياطات

تطورت الاحتياطات كما يلي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2021	ديسمبر 2022	
2 889 829	2 889 829	احتياطي قانوني
6 216 509	6 216 509	احتياطي ذو نظام خاص
0	0	احتياطي الصندوق الاجتماعي
9 106 338	9 106 338	المجموع

تطور الأموال الذاتية يتلخص في الجدول التالي

الوحدة: دينار تونسي

المجموع	نتيجة السنة المحاسبية	نتائج مؤجلة	أموال ذاتية أخرى	احتياطي الصندوق الاجتماعي	احتياطي اجباري	احتياطي قانوني	رأس المال	البيانات
23 462 166	-19 128 621	-66 515 551	0	0	6 216 509	2 889 829	100 000 000	الرصيد بتاريخ 31/12/2020
								تخصيص نتائج سنة 2021
-	19 128 621	-19 128 621						خسائر مرحلة 2021
-65 263 037	-65 263 037							نتائج السنة المحاسبية 2022
-41 800 871	-65 263 037	-85 644 172	0	0	6 216 509	2 889 829	100 000 000	الرصيد بتاريخ 31/12/2022

إيضاحات حول جدول التعهدات خارج الموازنة

تعهد 1: ضمانات وكفالات مقدمة:

يحتوي هذا البند على التعهدات خارج الموازنة التالية:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2021	ديسمبر 2022	
32 815 783	36 906 061	ضمانات وخطابات الضمان وكفالات
0	0	التزامات مكلفة وضمانات أخرى
32 815 783	36 906 061	المجموع

تعهد 2: اعتمادات مستنديه:

تنقسم الاعتمادات المستندية إلى نوعين:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2021	ديسمبر 2022	
26 419 751	10 312 421	اعتمادات التوريد
171 909 346	114 235 206	اعتمادات التصدير
198 329 097	124 547 627	المجموع

تعهد 3: تعهدات التمويل المقدمة:

بلغ مجموع هذه التعهدات 28.891.393 دينار بتاريخ 31 ديسمبر 2022 وتتعلق بتعهدات المصرف المتعلقة بالقروض المسندة للحرفاء وغير المدفوعة.

تعهد 4: ضمانات مقبولة:

يحتوي هذا البند على الضمانات العينية والضمانات الشخصية والتعهدات الأخرى المقبولة من الحرفاء لضمان اعتمادات ممنوحة وتعهدات أخرى لفائدة الحرفاء والضمانات المقبولة من الدولة بعنوان اعتمادات وتعهدات تعاقد عليها البنك مع حرفائه وكذلك الضمانات المتحصل عليها من قبل مؤسسات التأمين والمؤسسات البنكية الأخرى والمؤسسات المالية وهي كالاتي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2021	ديسمبر 2022	
7 113 345	14 873 420	الضمانات المقبولة من المؤسسات البنكية والمالية ومؤسسات التأمين
285 907 933	246 124 943	الضمانات المقبولة من الحرفاء
98 234 959	341 880	الضمانات المقبولة من الدولة
391 256 237	261 340 243	المجموع

إيضاحات حول قائمة النتائج

I- إيرادات الاستغلال البنكي

إيراد 1: فوائد مستلمة وإيرادات أخرى:

بلغت الفوائد الدائنة والمداخيل المماثلة 28.857.735 دينار في 31 ديسمبر 2022 مقابل 29.034.784 دينار في 31 ديسمبر 2021 مسجلة انخفاض بـ 177.049 دينار أي بنسبة 0,61 % تفصيلها كآتي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2021	ديسمبر 2022	
3 333	3 729	فوائد حسابات المراسلين
2 516 947	2 211 867	إيرادات التوظيف
12 464 262	10 898 363	فوائد قروض قصيرة متوسطة وطويلة المدى
7 224 041	8 600 555	فوائد على القروض التجارية
1 528 234	2 336 361	فوائد على عمليات التجارة الخارجية
5 061 069	4 573 061	فوائد مدينة على حسابات الحرفاء
236 898	233 799	إيرادات الإيجار المالي
29 034 784	28 857 735	المجموع

إيراد 2: عمولات دائنة:

تحتوي هذه الإيرادات بالأساس على مختلف عمولات الضمانات المقدمة (فتح وتعزيز الاعتمادات، أوراق الخزينة) وقد بلغ مجموع هذه الإيرادات 17.058.622 دينار في 31 ديسمبر 2022 مقابل 15.410.100 دينار في 31 ديسمبر 2021 مسجل ارتفاع بـ 1.648.522 دينار (نسبة 10,7 %) تفصيلها كآتي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2021	ديسمبر 2022	
76 098	77 469	عمولات على قروض متوسطة وطويلة المدى
6 577 855	7 451 688	عمولات على قروض وعمليات تجارية
800 401	587 485	عمولات على الالتزامات بالتوقيع
7 955 746	8 941 980	عمولات على عمليات التجارة الخارجية
15 410 100	17 058 622	المجموع

إيراد 3: أرباح محفظة السندات التجارية والعمليات المالية

بلغت هذه الإيرادات 3.194.773 دينار في 31 ديسمبر 2022 مقابل 2.500.858 دينار في 31 ديسمبر 2021 مسجلة ارتفاع بـ 693.915 دينار وتتعلق هذه الإيرادات بالأساس بأرباح الصرف.

إيراد 4: أرباح محفظة الاستثمار

بلغت هذه الإيرادات 1.926.184 دينار في 31 ديسمبر 2022 وتتكون أساسا من أرباح السندات الرقاعية.

II - أعباء الاستغلال البنكي

عبء 1: فوائد مدينة وأعباء مماثلة:

يحتوي هذا البند على ما يلي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2021	ديسمبر 2022	
9 862 357	11 724 209	فوائد على افتراضات السوق النقدية وودائع المراسلين
13 755 348	12 866 422	فوائد على ودائع الحرفاء
676 376	243 362	فوائد على الافتراضات والموارد الخصوصية
32 552	84 973	أعباء أخرى
24 326 633	24 918 966	المجموع

عبء 2: عمولات مدينة:

تتمثل هذه الأعباء في العمولات التي يتحملها المصرف مقابل الخدمات المقدمة من طرف الغير ومن بينهم المؤسسات البنكية. وقد بلغت 453.600 دينار في 31 ديسمبر 2022 مقابل 748.360 دينار في 31 ديسمبر 2021 مسجلة انخفاضا بـ 294.760 دينار.

عبء 3: مخصصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيم المستحقات وعناصر خارج الموازنة والخصوم:

يحتوي هذا البند على التفاصيل التالية:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2021	ديسمبر 2022	
-15 793 719	-46 471 290	مخصصات المدخرات على مستحقات الحرفاء
1 225 565	4 389 776	استرجاع مخصصات سابقة على مستحقات الحرفاء
-875 876	-4 956 302	مخصصات وخسائر على مدخرات للخصوم والأعباء
-	-1 274 878	خسائر على مستحقات تم التفريط فيها
2 301 651	-2 380 102	مخصصات جماعية
12 333 017	-	استرجاع مخصصات على أصول ثابتة بغرض المتاجرة
-	-4 885 603	خسائر على مستحقات تم التفويت فيها لشركة الاستخلاص
-	1 805 762	استرجاع فوائد مؤجلة على مستحقات تم التفويت فيها لشركة الاستخلاص
-	3 079 841	استرجاع مخصصات على مستحقات تم التفويت فيها لشركة الاستخلاص
-809 362	-50 692 796	المجموع

عبء 4: مخصصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيم محفظة الاستثمار:

يشتمل هذا البند على التفاصيل التالية:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2021	ديسمبر 2022	
-240 670	-119 577	مخصصات المدخرات على محفظة الاستثمار
107 394	47 961	استرجاع مخصصات سابقة على محفظة الاستثمار
-133 276	-71 616	المجموع

عبء 5: مصاريف الأعوان:

يحتوي هذا البند على ما يلي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2021	ديسمبر 2022	
21 945 943	19 074 972	أجور ورواتب
4 327 355	4 244 455	أعباء اجتماعية
262 497	84 573	تربصات التكوين
26 535 795	23 404 000	المجموع

عبء 6: أعباء الاستغلال العامة:

يحتوي بند أعباء الاستغلال العامة على التفاصيل التالية:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2021	ديسمبر 2022	
297 157	300 604	طباعة وتزويدات المكاتب
260 531	228 588	مصاريف المجالس والجمعيات
386 875	359 375	بدل الحضور
714 356	909 686	مصاريف الهاتف والبريد
2 106 569	1 692 274	الضرائب والمعاليم
40 424	20 301	مصاريف مهمات
62 509	101 265	مصاريف الضيافة
31 775	29 826	جرائد ومجلات وتوثيق
72 090	95 601	تنقلات وأسفار
224 568	221 429	منح التأمين
474 957	518 186	ماء وكهرباء وتزويدات أخرى
119 248	190 057	دعاية وإعلان
1 532 823	1 840 454	خدمات وأتعاب
2 545 811	2 204 272	صيانة وتصليح
155 000	155 000	مساهمة في ودادية البنك
46 768	730 153	اشتراكات وإعانات
777 632	855 725	مصاريف الايجار ومصاريف أخرى
9 849 093	10 452 796	المجموع

عبء 7: رصد استهلاكات ومدخرات الأصول الثابتة:

يحتوي بند رصد استهلاكات ومدخرات الأصول الثابتة على التفاصيل التالية:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2021	ديسمبر 2022	
3 643 794	3 667 247	مخصصات استهلاكات لأصول الثابتة
3 643 794	3 667 247	المجموع

عبء 8: الضريبة على الشركات:

وقع احتساب الأداء على الشركات على أساس الضريبة الدنيا المستوجبة والتي لا يمكن أن تقلّ عن مبلغ يساوي 0.2 بالمائة من رقم المعاملات الخام.

وقد بلغت قيمة الضريبة على الشركات 108.495 ديناراً في 31 ديسمبر 2022 مقابل 101.785 ديناراً في 31 ديسمبر 2021.

إيضاحات حول جدول التدفقات النقدية

إيضاح 1: السيولة أو ما يعادلها:

يمكن تحليل السيولة أو ما يعادلها ضمن الجدول التالي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2021	ديسمبر 2022	
66 869 153	31 213 045	خزانة وأموال لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية
210 935 344	136 178 164	مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية
-76 432 904	-40 418 331	ودائع المراسلين الأجانب
-206 694 319	-188 626 214	ودائع واقتراضات البنوك
-5 322 726	-61 653 336	السيولة وما يعادلها في نهاية السنة

إيضاح 1-1: التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة الاستغلال:

يتمثل هذا البند كما يلي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2021	ديسمبر 2022	
-19 128 621	-65 263 037	النتيجة الصافية:
4 586 432	54 431 659	التعديل بعنوان المخصصات والاستهلاكات
		الفوارق الحاصلة:
-477 859	-1 398	ودائع / سحبوات لدى المؤسسات البنكية والمالية الأخرى
75 850 544	-5 880 444	ودائع الحرفاء
26 900 045	9 877 068	قروض للحرفاء
0	0	سندات المتاجرة
-7 564 853	5 283 552	أصول أخرى
-2 360 116	7 203 844	خصوم أخرى
77 805 572	5 651 244	التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة الاستغلال

إيضاح 1-2: التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة الاستثمار:

يتمثل هذا البند كما يلي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2021	ديسمبر 2022	
-7 540 565	-54 538 404	إقتناء / تفويت في محفظة الاستثمار
-12 263 356	-1 448 729	إقتناء / تفويت في أصول ثابتة
-19 803 921	-55 987 133	التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة الاستثمار

إيضاح 1-3: التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة التمويل:

يتمثل هذا البند كما يلي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2021	ديسمبر 2022	
-5 890 648	-5 994 721	ارتفاع / انخفاض الإقتراضات والموارد الخصوصية
0	0	استعمالات على الصندوق الاجتماعي
-5 890 648	-5 994 721	التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة التمويل

إيضاحات حول العمليات بين الأطراف المرتبطة

إيضاح 1: العمليات بين الأطراف المرتبطة:

تتكون مجموعة "البنك التونسي الليبي" من ثلاث شركات مختصة في مجالات متكاملة ("البنك التونسي الليبي"، "الشركة العربية للاستخلاص" و"كاب أنفست سيكار").

وتتمحور أهمّ المعاملات بين أطراف المجموعة فيما يلي:

* اتفاقية بين "البنك التونسي الليبي" و"كاب أنفست سيكار" تقوم بمقتضاها "كاب أنفست سيكار" بالتصرف في مساهمات "البنك التونسي الليبي" مقابل 5 000 دينار في السنة.

* أبرم البنك عقد تسويغ محل إداري مع "الشركة العربية للاستخلاص" لمدة 3 سنوات ابتداء من 2018/01/01 إلى 2022/12/31 مقابل معين كراء سنوي قدره 20 ألف دينار بدون اعتبار الأداء على القيمة المضافة ويشمل هذا المعلوم مصاريف الصيانة والنظافة والحراسة للأجزاء المشتركة. ويخضع معين الكراء إلى زيادة قدرها 5% سنوياً بداية من 01 جانفي 2021 واعتمادا على آخر معين كراء معمول به بين الطرفين. وقع إلغاء العقد ابتداء من 2022/01/1.

**التقرير العام لمراقبي الحسابات
حول القوائم المالية
السنة المالية المقفلة
بتاريخ 31 ديسمبر 2022**

حضرات السادة المساهمين في البنك التونسي الليبي

ا. تقرير حول تدقيق القوائم المالية

1- الرأي

تنفيذا لمهمة مراقبة الحسابات التي أسندتها لنا جلستكم العامة، قمنا بتدقيق القوائم المالية للبنك التونسي الليبي والتي تشتمل على الموازنة وجدول التعهدات خارج الموازنة في 31 ديسمبر 2022، وقائمة النتائج وجدول التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية المتضمنة على ملخص لأهم الطرق المحاسبية.

تظهر هذه القوائم المالية مجموع موازنة يبلغ 718 039 222 دينار تونسي ونتيجة محاسبية سلبية تبلغ 65 263 037 دينار تونسي.

في رأينا ما عدى النقاط المبينة اسفله، فإن القوائم المالية المرفقة لهذا التقرير صادقة وتعبر بصورة وفيّة، من كافة النواحي الجوهرية، عن الوضعية المالية للبنك التونسي الليبي كما هي في 31 ديسمبر 2022 و عن نتيجة عملياته وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في نفس التاريخ، وفقا للمبادئ المحاسبية المتفق عليها عموما بالبلاد التونسية.

2- أساس الرأي مع تحفظات

تمت عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المعتمدة في البلاد التونسية. إن مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند مسؤوليات مدققي الحسابات في تدقيق القوائم المالية الواردة في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن البنك التونسي الليبي وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي الخاصة بمراجعة القوائم المالية في البلاد التونسية، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه القواعد. إننا نعتقد أنّ عناصر الإثبات التي تحصلنا عليها كافية وملائمة وتوفر أساساً معقولاً لإبداء رأينا مع التحفظات التي ذكرها :

أ- كما ورد بالإيضاح "أصل 4" تحتوي محفظة الإستثمار على مساهمة البنك في رأس مال مصرف شمال إفريقيا الدولي "NAIB" بما قيمته 29 254 ألف دينار تونسي. غير أن البنك لا يتمتع بالحقوق المنجزة عن ملكية الأسهم مثل الحضور في الجلسات العامة والإنتفاع بالعوائد السنوية المستمدة من أرباح البنك.

ولا تستجيب المساهمة المذكورة لشروط الإقرار ضمن الأصول كما نصت عليها الفقرة 52 من الإطار المرجعي للمحاسبة المصادق عليه طبق الأمر عدد 2459 لسنة 1996 وخاصة إحتمال حصول البنك على منافع إقتصادية مستقبلية.

ب- قام البنك بأعمال الجرد المادي للأصول الثابتة وشرع في مقاربتها مع الأرصدة المحاسبية بتاريخ 31 ديسمبر 2022 إلا أن أعمال المقاربة لم تكتمل لغاية تاريخ التقرير المائل.

3- فقرة ملاحظة

دون التأثير على صحة الرأي المبدى، نرى من الصالح أن نلفت إنتباهكم للنقطة التالية:

- يحتوي بند « الأصول الأخرى » على حساب مدين بمبلغ 2.693 ألف دينار تمت تغطيته بالكامل بالمخصصات يتكون من مصاريف الصندوق الإجتماعي التي تم بذلها دون تمويل في غياب أرباح محققة كما ينص على ذلك النظام الأساسي.

4- تقرير مجلس الإدارة

إن مجلس الإدارة هوالمسؤول على المعلومات الواردة في التقرير السنوي.

إن رأينا في القوائم المالية لا يشمل ما تضمنه تقرير مجلس الإدارة، وإننا لا نبدي أي شكل من أشكال إستنتاجات التأكيد على ما ورد في هذا التقرير.

وفقا لأحكام المادة 266 من مجلة الشركات التجارية، فإن مسؤوليتنا تتمثل في التحقق من صحة المعلومات الواردة في حسابات البنك المضمّنة في تقرير مجلس الإدارة بالرجوع إلى المعطيات الواردة بالقوائم المالية. ويتمثل عملنا في قراءة تقرير مجلس الإدارة وتقييم ما إذا كان هناك تناقض جوهري بينه وبين القوائم المالية أو ما إطلعنا عليه خلال مهمة التدقيق أو إذا كان تقرير مجلس الإدارة به أخطاء جوهرية. وإذا استنتجنا إستنادا إلى العمل الذي قمنا به أن هناك إخلالات هامة في تقرير المجلس فإننا مطالبون بالإبلاغ عنها.

وليس لنا ما نذكره في هذا الصدد.

5- مسؤوليات الإدارة ومجلس الإدارة عن القوائم المالية

إن مجلس الإدارة هو المسؤول عن إعداد القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقا للمبادئ المحاسبية المتفق عليها عموما بالبلاد التونسية وعن نظام الرقابة الداخلي الذي يراه مجلس

الإدارة ضرورياً لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

عند إعداد القوائم المالية، يكون مجلس الإدارة المسؤول عن تقييم قدرة البنك على العمل كمنشأة مستمرة، والإفصاح، حيث أمكن، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية بما في ذلك استخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي عند إعداد القوائم المالية، إلا إذا كان في نية مجلس الإدارة تصفية البنك أو إيقاف عملياته أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك. تقع على عاتق مسؤولي الحوكمة مراقبة إجراءات إعداد التقارير المالية للبنك.

6- مسؤوليات مدققي الحسابات حول تدقيق القوائم المالية

إن أهدافنا تتمثل في الحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ وإصدار تقرير التدقيق الذي يتضمن رأينا.

يعتبر التأكيد المعقول تأكيد عالي المستوى، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المعمول بها في تونس سيكشف دائماً عن المعلومات الجوهرية الخاطئة عند وجودها. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لاحتيال أو خطأ ويتم اعتبارها جوهرية، إذا كانت منفردة أو مجتمعة، يمكن أن يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المعمول بها في تونس، نمارس الاجتهاد المهني والحفاظ على الشك المهني في جميع مراحل التدقيق، وكما نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق تستجيب لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال يعد أكبر من ذلك الناتج عن خطأ، لما قد يتضمنه الاحتيال من تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلي.

- الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلي المتعلق بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة في ظل الظروف القائمة.

- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة التي قام بها مجلس الإدارة.

- التوصل الى نتيجة حول ملائمة استخدام مجلس الادارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، وفيما إذا كان هناك عدم يقن جوهري

مرتبط بأحداث أو ظروف قد تلقي بشكوك جوهرية حول قدرة البنك التونسي الليبي على الاستمرار كمنشأة مستمرة. وإذا ما توصلنا إلى نتيجة بأن هناك شك جوهرية، فعلينا الإشارة في تقرير التدقيق إلى الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار البنك في أعمالها كمنشأة مستمرة.

■ تقييم العرض العام وهيكل القوائم المالية ومحتواها بما في ذلك الإفصاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث التي تحقق العرض العادل.

اننا نتواصل مع مسؤولي الحوكمة للبنك فيما يتعلق بمجال وبرنامج أعمال التدقيق وأمور التدقيق الرئيسية، بما في ذلك أي وجه من أوجه قصور هامة في نظام الرقابة الداخلية التي لاحظناها خلال أعمال التدقيق التي قمنا بها.

II. تقرير عن الالتزامات القانونية والتنظيمية

في إطار مهمتنا لمراقبة الحسابات، قمنا بالمراجعات الخاصة المنصوصة بالمعايير التي نشرتها هيئة الخبراء المحاسبين بالبلاد التونسية وكل النصوص المنظمة سارية المفعول في هذا الصدد.

1- فعالية نظام الرقابة الداخلية

عملا بأحكام الفصل 3 من قانون 117- 94 بتاريخ 14 نوفمبر 1994 كما تم تنقيحه بقانون 96-2005 بتاريخ 18 أكتوبر 2005، أجرينا تقييم عام لفاعلية نظام الرقابة الداخلية للبنك. وفي هذا الصدد، نذكر أن مسؤولية إحداث وتنفيذ نظام الرقابة الداخلية وكذلك المراقبة الدورية لفاعليته وكفاءته تقع على الإدارة ومجلس الإدارة.

بناء على مراجعتنا، لقد لاحظنا وجود نقائص واعددنا في الموضوع تقريراً يحتوي على عديد النقائص والإخلالات الجوهرية من بينها نقائص تخص النظام المعلوماتي ومكافحة غسيل الأموال والنزاعات التي بدأ البنك في متابعتها لتلافيها ويمثل التقرير المذكور جزءاً لا يتجزأ من تقريرنا هذا.

2- مطابقة مسك حسابات الأوراق المالية للقوانين الجاري بها العمل

عملا بأحكام الفصل عدد 19 من الأمر عدد 2728 – 2001 المؤرخ في 20 نوفمبر 2001، أجرينا المراجعات الخاصة بمطابقة مسك حسابات الأوراق المالية الصادرة عن الشركة مع القوانين المعمول بها. تقع مسؤولية ضمان المطابقة لمتطلبات النصوص الجاري بها العمل على كاهل الإدارة.

واستناداً إلى ما رأيناه ضرورياً من أعمال تدقيق، لم نكتشف أي إخلال متعلق بمطابقة حسابات الشركة للقوانين الجاري بها العمل.

3- عدم إحترام البنك لنسبة الملاءة ونسب الحذر المتعلقة بتقسيم المخاطر على الحرفاء

الأموال الذاتية الصافية للبنك التي تم احتسابها طبقاً لمنشور البنك المركزي التونسي عدد 06-2018 المؤرخ في 05 جوان 2018 سلبية في موفى سنة 2022 مما لا يسمح للبنك بإحترام نسبة كفاية رأس المال الدنيا الترتيبية المحددة ب10% وكذلك كافة مؤشرات الحذر الأخرى المرتبطة بمستوى الأموى الذاتية الصافية .

وبالتالي، فإن هذه الوضعية قد تعرض البنك إلى العقوبات المنصوص عليها بالقانون البنكي وبمناشير البنك المركزي التونسي بالإضافة إلى الخطايا المالية المستوجبة ويمكن أن يؤدي عدم ضخ أموال ذاتية إضافية كافية إلى تهديد إستمرارية نشاط البنك.

وفي هذا الإطار صادق مجلس الإدارة على مخطط أعمال مقترح من طرف الإدارة التنفيذية يهدف إلى تحسين الوضعية المالية للبنك.

تونس في 10 افريل 2023

مكتب أورقا اوديت

منعم بن أحمد

مكتب سي بي أي تونس

محمد زياد الشاهد

**التقرير الخاص لمراقبي الحسابات
حول الاتفاقيات المنظمة
(حسب الفصلين 200 و475 من مجلة الشركات التجارية والفصل 62 من القانون
عدد 48-2016)
للسنة المختومة في 31 ديسمبر 2022**

حضرات السادة المساهمين للبنك التونسي الليبي،

بصفتنا مراقبي حسابات البنك وعملا بأحكام الفصل 62 من القانون 48-2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 والمتعلق بمؤسسات القرض والفصول 200 وما بعده و475 من مجلة الشركات التجارية، نعلمكم فيما يلي بالاتفاقيات المبرمة والعمليات المنجزة التالية خلال سنة 2022.

تنحصر مسؤوليتنا في التأكد من مدى احترام الإجراءات القانونية للترخيص والمصادقة على هذه الاتفاقيات وتسجيلها الصحيح في القوائم المالية. ليس من مهامنا البحث بصفة خاصة ومعمقة في إمكانية وجود مثل هذه الاتفاقيات أو العمليات ولكن إعلامكم وفقا للمعلومات المقدمة إلينا والتي نتحصل عليها عن طريق إجراءات التدقيق عن الخصائص والصيغ الأساسية لهذه الاتفاقيات دون إبداء رأينا حول فائدها ووجود مبرر لها. ويرجع إليكم تقييم الفوائد الناجمة عن إبرام هذه الاتفاقيات وإنجاز هذه العمليات قصد المصادقة عليها.

ا. العمليات المنجزة والمتعلقة باتفاقيات مبرمة سابقا :

تجدر الإشارة إلى أن اتفاقيات قديمة أبرمت خلال السنوات الماضية مازالت سارية المفعول خلال السنة المالية المقفلة في 31 ديسمبر 2022 وتتمثل فيما يلي :

❖ تتمثل العمليات المنجزة مع الأطراف المرتبطة بالبنك على معنى الفصل 43 من القانون عدد 48 لسنة 2016 فيما يلي :

(الوحدة : دينار تونسي)

الأطراف	العمليات	الرصيد في 31 ديسمبر 2022
	أرصدة مدينة للحرفاء	-648
شركات تابعة *	ودائع الحرفاء عند الطلب	371 370
	ودائع الحرفاء لأجل	2 719 776
	ودائع البنوك لأجل	15 427 873
المصرف الليبي الخارجي	حساباتنا لدى المراسلين الأجانب وتسهيلات مصرفية	-18 056 400
	ودائع البنوك تحت الطلب	3 750
الدولة التونسية و المؤسسات العمومية	قروض للحرفاء	-341 880
**	تعهدات خارج الموازنة	- 2 320 249
أعضاء مجلس الإدارة وأشخاص مرتبطين	قروض للحرفاء	- 54 475
بهم ***	أرصدة مدينة للحرفاء	- 4 004

* تتمثل في الشركة العربية للاستخلاص و كاب أنفست سيكار

** تتمثل في الدولة التونسية وبيهاش بنك (بنك الإسكان سابقاً) و البنك الوطني الفلاحي

*** لم يعد المستفيدون أعضاء في مجلس الإدارة بتاريخ 31 ديسمبر 2022

❖ تمت في موفى سنة 2011 وبقرار من مجلس الإدارة للبنك التونسي الليبي المنعقد في 28 ديسمبر 2011، إحالة قسط من الديون المصنفة إلى الشركة العربية للاستخلاص , وقد بلغت القيمة الخام للديون المحالة 5.698.418 دينار وهي مغطاة كليا بالمدخرات والفوائد المؤجلة. وتم هذا التفويت مقابل 1.342.921 دينار.

❖ أبرم البنك اتفاقية مع « كاب أنفست سيكار » تقوم بمقتضاها بالتصرف في مساهمات البنك التونسي الليبي مقابل 5.000 دينار سنويا.

❖ تمت في موفى سنة 2020 وبقرار من مجلس الإدارة للبنك التونسي الليبي المنعقد في 09 سبتمبر 2020، إحالة قسط من الديون المصنفة إلى الشركة العربية للاستخلاص , وقد بلغت القيمة الخام للديون المحالة 9.504.423 دينار وهي مغطاة كليا بالمدخرات والفوائد المؤجلة. وتم هذا التفويت مقابل 13 دينار.

❖ أبرم البنك عقد تسويغ محل إداري مع الشركة "العربية للاستخلاص" لمدة 3 سنوات ابتداء من 2018/01/01 إلى 2020/12/31 مقابل معين كراء سنوي قدره 20 ألف دينار بدون إعتبار الأداء على القيمة المضافة و يشمل هذا المعلوم مصاريف الصيانة والنظافة والحراسة للأجزاء المشتركة. ويخضع معين الكراء إلى زيادة قدرها 5% سنوياً بداية من 01 جانفي 2019 واعتمادا على اخر معين كراء معمول به بين الطرفين. وقع

الغاء هذا العقد بتاريخ 2020/01/01 وتعويضه بمبلغ خام قدره 1000 دينار للسنة الواحدة.

II. العمليات المنجزة والمتعلقة باتفاقيات مبرمة خلال السنة الحالية :

❖ تم في موفى سنة 2022 وبقرار من مجلس الإدارة للبنك التونسي الليبي المنعقد في 15 جوان 2022، ترخيص إحالة قسط من الديون المصنفة إلى الشركة العربية للاستخلاص تتمثل في 31 ملف قيمتها الخام 4 171 799 دينار وهي مغطاة كلياً بالمدخرات والفوائد المؤجلة. وقد تم إمضاء عقد في الغرض بتاريخ 30 نوفمبر 2022 تم بموجبه الإتفاق بين الطرفين على إحالة تلك الديون مع ما يترتب عنها من مصاريف وفوائد. وقد بلغت قيمة الديون المحالة فعلياً إلى الشركة العربية للاستخلاص 4 885 603 دينار.

III. الإلتزامات والتعهدات المتخذة لفائدة المسيرين

وقع تحديد عناصر تأجير المسيرين كما يلي:

❖ تتم مكافأة أعضاء مجلس الإدارة في شكل منح حضور وقع تحديدها من طرف مجلس إدارتك والمصادقة عليها من طرف الجلسة العامة العادية. بلغت منح الحضور التي وقع منحها لأعضاء مجلس الإدارة ما قدره 359 375 دينار خلال سنة 2022. وبلغت منح اللجان ما قدره 232 500 دينار خلال سنة 2022.

❖ حُدِّدت مستحقات المدير العام الحالي بقرار من مجلس الإدارة عدد 215 المنعقد في 17 أوت 2022. هذا وبلغت الأجور والامتيازات التي تمتع بها المدير العام ما قدره 168 604 دينار لغاية 31/12/2022. كما يتمتع المدير العام بسيارة عمل مع التّكفل بجميع مصاريفها.

❖ حُدِّدت مستحقات المدير العام المساعد بمقتضى قرار مجلس الإدارة عدد 145 المنعقد في 4 ماي 2011 وقرار مجلس الإدارة عدد 172 المنعقد في 04 ماي 2015. هذا وبلغت أجور وامتيازات المدير العام المساعد خلال سنة 2022 ما قدره 882 886 دينار بما في ذلك التّكفل بمعاليم كراء مسكن الخدمة. هذا وأسندت للمدير العام المساعد سيارة خدمة مع التّكفل بجميع مصاريفها.

❖ إلتزامات وتعهدات البنك لفائدة المسيرين كما اندرجت في القوائم المالية للسنة المالية المختومة في 31 ديسمبر 2022، مفصلة كالآتي :

(الوحدة : دينار تونسي)

اللجان		أعضاء مجلس الإدارة		المدير العام المساعد			المدير العام			
خصوم في 31 ديسم بر 2022	أعباء السنة	خصوم في 31 ديسم بر 2022	أعباء السنة	خصوم في 31 ديسمبر 2022	الأجر	أعباء السنة	خصوم في 31 ديسم بر 2022	الأجر الصافي	أعباء السنة	
					326 424	677 486	-	80 106	163 096	امتيازات قصيرة المدى
	232 500		359 375				-	-	-	بدل الحضور
						13 985	-		5 508	منحة البنزين
					4 470		-	1 673	-	مقتطعات الأكل و منح العيد و الدراسة و يوم العلم و هدايا آخر السنة
				861 899		107 737	-	-	-	منحة نهاية الالحاق
						83 677	-	-	-	إمتيازات أخرى (السكن الوظيفي)
	232 500		359 375	861 899	330 894	882 886		81 779	168 604	المجموع

من ناحية أخرى وما عدى هذه العمليات، نعلمكم أنّه لم يتم إحاطتنا علما بعقد أيّة اتفاقية أخرى خلال السنة المالية المختومة، وأن أعمال التدقيق التي قمنا بها لم تكشف عن عمليات أخرى تدخل في إطار أحكام الفصل 62 من القانون عدد 48-2016 المتعلق بمؤسسات القرض والذي تم تنقيحه بالقانون عدد 19-2006 المؤرخ في 2 ماي 2006، والفصل 200 و ما بعده والفصل 475 من مجلة الشركات التجارية.

تونس في 10 افريل 2023

مكتب أورقا اوديت

منعم بن أحمد

مكتب سي بي أي تونس

محمد زياد الشاهد